النحو العربي بين التيسير والتدمير

د. محمد الحباس

لقد أسال هذا الموضوع ولا يزال حبرا كثيرا، وانقسم الناس حوله أقساما شتى كل يدلي بدلوه حوله، فمنهم من يبالغ في التيسير حتى يكاد يحذف النحو تماما، ومنهم من يبالغ في التمسك بالنحو على ما هو عليه ولا يقبل أن يمس بحال، ومهم المقتصد الذي يشد من كل طرف بسبب، وحتى النيات قد اتهمت فيه، فاتهم المفْرطون في التيسير بأنهم يعملون على هدم النحو العربي من أساسه، وإن صدق هذا الاتهام فإنما يصدق على دعاة العاميات خاصة، لأن دعوتهم ليست تجديدا ولا تيسيرا للنحو العربي، وإنما هي نسف واضح له، وضرب للعربية الفصيحة في صميمها، ولهذا فإننا لن نعير اهتماما لهذا الرأي، لتفاهته وافتقاره إلى أدنى شرط من شروط الموضوعية العلمية، فضلا عن كونه رأيا هداما لا

يمكن أن يقول به إلا من يكن للعربية والإسلام حقدا دفينا، والسكوت عن الرد عن الترهات عين الجواب المفحم . هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا نرى الحديث عن العاميات في مقال حول تيسير النحو العربي إنما هو خروج عن الموضوع، لأن موضوعنا حول العربية الفصيحة لا العاميات المنتشرة في شتى أقطار الوطن العربي .

أما باقي الآراء المتعلقة بهذا الموضوع الشائك فسترى نصيبها من المناقشة في هذا المقال الذي نرجو من الله تعالى أن يسددنا فيه، وأن يعيننا على تجلية ما غمض من جوانبه خدمة لهذه اللغة العزيزة على قلب كل مسلم، عربي كان أم غير عربي .

ولإعطاء هذا الموضوع حقه من البحث يجب التفريق بين مجموعة من المفاهيم، لأن هذا الغموض الذي ساد الموضوع ناتج في أغلبه عن الخلط بين هذه المفاهيم التي سنتعرض إليها بالتفصيل فيما يأتي .

بين اللغة والنحو :

من أهم الجوانب التي يجب أن توضح في هذا الموضوع هو معرفة العلاقة بين اللغة العربية والنحو العربي، حتى نعرف ماذا نيسر، أنيسر النحو أم اللغة ؟ وقد وقع الكثير من الدارسين العرب المحدثين ممن تكلم في موضوع التيسير في هذا الخلط فوصلوا إلى نتائج خاطئة، كما سنبينه إن شاء الله.

إنه لمن البديهي عند الدارسين للنحو العربي هو أن هذا النحو مستنبط من استقراء كلام العرب الفصحاء، وهذا هو معنى تعريف النحو عند القدماء، حيث عرفه ابن جني بأنه: "انتحاء سمت كلام العرب، ليلحق

من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة"[1]، كما عرفه ابن الأنباري بأنه: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[2]، فلم يكن للنحاة فيه دور سوى الاستقراء والاستنباط، أي أنهم لم يخترعوا هذه القواعد من تلقاء أنفسهم ثم قاموا بفرضها على الناس، ولدينا أدلة كثيرة تدل على هذا نذكر منها :

1. السبب الرئيس في اختراع النحو العربي كان لحفظ اللسان العربي من اللحن والضياع، ومن وراء ذلك حفظ الكتاب والسنة بحفظ لغتهما، فإذا ادعى مدع أن النحاة العرب كانوا يختلقون القواعد فهذا يعني أنهم كانوا يهدمون هذه اللغة بدل الحفاظ عليها، وهذا ما لا يقوله عاقل فضلا أن يكون مسلما، خاصة وأن النحاة واللغويين الأوائل كانوا كلهم من قراء القرآن الكريم، فالطعن في قواعدهم يعتبر طعنا في القرآن نفسه ما داموا كانوا من حملة هذا الكتاب العزيز .

2. وإذا سلمنا جدلا أن النحاة لم يكونوا أمناء على هذا اللسان فهل كانت ستسلم لهم الأمة بجميع علمائها بهذا العبث بلغة القرآن الكريم، وفيهم علماء التفسير والقراءات والحديث والفقه والأصول وغيرهم، فهذا الرأي لا يعدو أن يكون اتهاما ليس للنحاة فقط بل هو اتهام لجميع علماء الأمة الإسلامية الذين كانوا يرون النحاة يعبثون بلغة القرآن وهم عنهم ساكتون، لماذا لا يثورون في وجوههم مثلما ثاروا في وجه كل المبتدعين الذين حاولوا تشويه الإسلام من أصحاب المذاهب الهدامة ؟ أم أن النحاة كانوا يملكون عقارا سحريا ينومون به علماء الأمة ليسكتوا عنهم،

---

1. الخصائص، 1/ 34 .

2. لمع الأدلة في أصول النحو، 95.

فـسكوتهم عنهم يعتبر إجماعا منهم على صدقهم وأمانتهم وقد قال الرسول ﷺ "إِنَّ أُمَّتِي لاَ تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلاَلَةٍ"[1]. ونحن هنا نفصل بين النحاة وعلماء الإسلام جدلا لنبين القضية بوضوح، ولكن الحقيقة التي يعرفها كل دارس للعلوم الإسلامية هي أن النحاة يعدون ضمن علماء الإسلام على اعتبار أنهم كانوا يخدمون الكتاب والسنة من الجانب الذي هو اختصاصهم، ولا ننسى أن القراء جعلوا من شروط القراءة الصحيحة أن توافق اللغة العربية ولو بوجه، والذين يحكمون بهذا إنما هم النحاة، فالنحاة كانوا على ثغر كبير من ثغور الإسلام على المستوى العلمي، مثلما كان المجاهدون على ثغوره أمام أعداء الإسلام . كما لا ننسى أن الأصوليين اشترطوا في الفقيه المجتهد أن يكون على دراية كافية بعلوم اللغة مما يسمح له أن يستنبط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة اللذين هما بلغة العرب.

3. لقد اهتم النحاة بكل كلام العرب ولم يتركوا شاردة ولا واردة إلا أحصوها، وقسموا ـ انطلاقا من هذا ـ كلام العرب إلى مطرد وغير مطرد في السماع، فالمطرد كرفع الفاعل ونصب المفعول، والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه، وغيرها من الظواهر التي لم يختلف حولها العرب في كل قبائلهم، ولم يقتصر النحاة واللغويون على هذا المطرد، بل سجلوا لنا كل ما سمعوه من اللغات المشهورة والنادرة، فتسجيلهم لهذه اللغات دليل على احترامهم للغة العرب فلم يقبلوا أن يضيعوا منها شيئا، شعورا منهم بأهمية الأمانة العلمية الملقاة على عواتقهم واسمع معي إلى ابن جني وهو يقرر هذه القاعدة الذهبية يقول في باب اختلاف اللغات وكلها حجة : "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا

1. سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، رقم 3950.

تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ...

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين .

فأما أن تقل إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسا ... فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين ...

وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه"[1] .

هذا الاهتمام بتسجيل لغات العرب جميعها دليل على الأمانة التي كان يتصف بها أولئك النحاة، ولهذا لا يمكن أن يخترعوا القواعد ليحاكموا إليها كلام الناس، بل كانوا يخترعون القواعد بناء على كلام الفصحاء من العرب ثم يحاكموا كلام الناس بناء على هذه القواعد. وهذا هو هدف النحو : "ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[2].

---

1. الخصائص، 2 / 10 وما بعدها.

2. نفسه، 1 / 34 .

فإذا تأكدنا أن النحاة لم يخترعوا القواعد من تلقاء أنفسهم فإن هذا يجبرنا على عدم المساس بهذه القواعد، لأن المساس بها هو مساس باللغة نفسها، نعم يجب الاهتمام بالظواهر التي هي شائعة على السنة الناطقين أكثر من الاهتمام بالظواهر القليلة والنادرة، وهذه ظاهرة تربوية وليست تتصل بجوهر النحو وإنما تتصل بالجانب التربوي الذي يعطي لكل مستوى ما يناسبه من المعلومات.

4. من الأدلة كذلك على أن النحو كان تابعا للغة هو ما نقرأه في كتب النحو من كثرة الشواهد على القواعد، فما من قاعدة إلا ولها شواهد تؤيدها، سواء من الشعر أم النثر، وهذا كتاب سيبويه إمام النحاة مملوء بهذه الشواهد، وفي الكثير منها يقول سيبويه : سمعت، أو حدثني، وغيرها من العبارات التي تدل على أنه كان يشافه العرب الفصحاء ويضع القوانين بناء على هذه المشافهة، يقول في هذا : "وسمعت بعض العرب يقول : بيس، فلا يحقق الهمزة[1]. ويقول: "سمعناهم ينشدون هذا البيت للأخطل هكذا :

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا وإن شِهْدَ أجدى فضله وجداوله"[2]

ولا نجد في كتاب سيبويه شيئا من كلام العرب منسوبا إلى غير الفصحاء، وعباراته دالة على ذلك، من ذلك قوله : "وقالوا في حرف شاذ: إحب ونِحب ويحب"[3]. ويقول : "وقالوا : ضربت تضرب واضرب[4]. وقال أيضا : "وإنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني

1. الكتاب، 4 / 109 .
2. نفسه، 4 / 116 .
3. نفسه، 4 / 109 .
4. نفسه، 4 / 110 .

فَعِل"[1]. والأمثلة في الكتاب أكثر من أن تحصى، وإنما ضربت لك مثلا ليتضح الحال، وتعلم أن النحاة لم يكن لهم دور في كلام العرب إلا أن يستنبطوا أحكامه ويوضحوا مجاريه، ويعللوا بعد ذلك ظواهره.

بل إن هذه الظاهرة استمرت حتى أواخر القرن الرابع الهجري، فهذا ابن جني المتوفى سنة 392 للهجرة نجده يذكر عن العرب الفصحاء ما يقوي به آراءه النحوية، وكان يأخذ خاصة من أحد الأعراب الذي كان يسميه بالشجري، يقول فيه : "أنشدني مرة أبو عبد الله الشجري شعرا لنفسه فيه بنو عوف ..."[2]، ويقول أيضا : "وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقي في نحو (يعدو) و(هو محموم) ولم أسمعها من غيره من عقيل"[3] . ويقول كذلك : "وأنشدني أبو عبد الله الشجري لنفسه من قصيدة ..."[4] .

فهذا وغيره ينبئك أن القوم لم يكونوا أكثر من نقلة أمناء، ولم يخترعوا شيئا من عند أنفسهم إلا القواعد التي هي مستنبطة من مجاري كلام العرب الفصحاء. أما تلك الخصومات التي نجدها بين بعض الشعراء والنحاة فلا تعدو أن تكون مناوشات أغلبها ذو طابع دعابي، ولقلتها فلا يمكن أن يستند عليها للطعن على النحاة، والزعم أنهم كانوا يختلقون اللغة أو القواعد ثم يبحثون لها عن شواهد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النحاة كانوا يعتبرون أنفسهم على ثغر من ثغور الإسلام ولهذا فقد كانوا

---

1. نفسه، 4 / 110 .
2. الخصائص، 1 / 78 .
3. نفسه 2 / 9 .
4. نفسه، 3 / 280 .

حريصين على محاربة اللحن مهما كان مصدره حتى لو جاء من عربي فصيح، خاصة وأن الفصاحة بدأ يشوبها اللحن في زمانهم، فهم كانوا على حرد من كلام الناس جميعا، وكلما سار الزمان صار الناس أقرب إلى اللحن منهم إلى الفصاحة، والدليل على هذا الكلام هو أن النحاة لم يخَطِّئُوا العرب القدماء حتى لو خرجوا عن القاعدة المشهورة، من ذلك أنهم رووا لنا لغات شاذة جدا ورديئة ولم يعتبروها لحنا، من ذلك الكشكشة[1]والكسكسة[2] والتضجع[3] والتلتلة[4]والعنعنة[5]، ورووا لنا الشاهد على أن بعض العرب كانوا يجرون المثنى والأسماء الخمسة بالألف رفعا ونصبا وجرا، قال الشاعر :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وقد سجل لنا النحاة أنفسهم هذه المناوشات مما يؤكد ما قلناه سابقا، إذ لو كانوا يضيقون بها ذرعا لما سجلوها في كتبهم، من ذلك ما نجده في الخصائص، يقول ابن جني: "وقال عمار الكلبي – وقد عيب عليه بيت من شعره، فامتعض لذلك – :

ماذا لقينا من المستعربين ومـن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعـوا

إن قلت قافيـة بكرا يكون بـهـا بيت خلاف الذي قاسوا أو ذرعوا

---

1. الكشكشة هي زيادتهم شينا بعد كاف الخطاب في المؤنث، نحو : إنكِش، ومنكِش.
2. الكسكسة مثل الكشكشة وهي في هوازن، يزيدون سينا بعد كاف الخطاب في المؤنث، يقولون : منكِس وعنكِس .
3. التضجع هو إمالتهم الألف نحو الياء في نحو : عماد وشيبان.
4. التلتلة هي كسرهم أحرف المضارعة، نحو : تِعلمون، ويِعلمون .
5. العنعنة هي إبدال همزة أن عينا، وهي لغة تميم، قال الأصمعي : سمعت ابن هرمة ينشد هارون الرشيد:
أَعَنْ تَغَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوَّقَةٌ وَرْقَاءُ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ

قالوا لحنتَ وهذا ليس منتصبـا وذاك خفض، وهذا ليس يرتفـع

وحرضوا بين عبد الله من حمُق وبين زيد فطال الضرب والوجـع

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقه وبين قوم على إعرابهـم طبعـوا

5. من الأدلة القوية كذلك على أن النحو العربي كان تابعا للغتهم، وجاريا على مناهجهم هو ذلك العمل الجبار الذي قام به النحاة واللغويون العرب من تحديدهم لرقعة الفصاحة زمانا ومكانا.

فمن الناحية الزمانية حددوا الكلام الذي يحتج به ابتداء من أول ما وصل لنا من الكلام العربي أي من سنة 120 قبل الهجرة تقريبا، إلى أواخر القرن الأول للهجرة، أما بعد هذا التاريخ فقد بدأ النحاة يتخيرون القبائل الفصيحة، وما زالت رقعة الفصاحة تضيق مع مرور الزمن حتى انقرضت الفصاحة العربية في أواخر القرن الرابع للهجرة بشهادة أحد المعاصرين وهو العلامة ابن جني الذي يقول : "وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا. وإن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويغض منه"[1].

أما من الناحية المكانية فإن النحاة استبعدوا الكثير من القبائل من رقعة الفصاحة، والمقصود بهذه القبائل، القبائل الحضرية وكذا القبائل المتاخمة للأعاجم في أطراف شبه جزيرة العرب، ولم يأخذوا اللغة مشافهة إلا من القبائل البدوية في أقاصي نجد والحجاز .

فتحديدهم لهذه الرقعة دليل على احترامهم لكلام العرب، والخوف عليه من الدخيل واللحن، فإذا اتهمناهم بوضع اللغة، أو باختراع القواعد على حسب

1. الخصائص، 2 / 5 .

أهوائهم فإننا نكون قد أهدرنا ما قاموا به من جهود في تحرياتهم وتأكيدهم على الكلام العربي الفصيح الخالي من شوائب العجمة واللحن.

هذه الأدلة – التي أتينا بها للتأكيد على أن النحو العربي كان تابعا لكلام العرب، ولم يكن كلام العرب تابعا للنحو العربي – تفيدنا في موضوع تيسير النحو العربي، لأننا إذا اعتقدنا هذا الاعتقاد الذي قررناه فإننا حينما نريد أن نحذف شيئا من القواعد النحوية فإنما نكون بالضرورة قد حذفنا شيئا من اللغة العربية، فنحن حينئذ لا ننكر عمل النحاة بل ننكر عمل العرب الفصحاء الذين تكلموا بكلام لا يعجبنا نحن اليوم . ونحن لا ننكر أن من اللغات ما أصبح اليوم بل بعد الإسلام مهجورا، وإنما نقصد الظواهر التي بقيت حية على ألسنة الناس في كلامهم الشعري والنثري إلى اليوم، وكذلك نقصد الظواهر التي إن حذفناها لا نجد ما يعوضها، أي الظواهر غير اللهجية، لأن الظواهر اللهجية كلها لها ما يعوضها، فالناس منذ القديم حذفوا من كلامهم اللغات النادرة وأبقوا على اللغات القوية، فلا نجد في الكلام المكتوب خاصة الكشكشة ولا الكسكسة ولا العنعنة ولا ذو الطائية[1] ولا الذون[2] وغيرها كثير جدا، وذلك لأن ما يقابلها من لغات مشهورة أصبح عوضا عنها. والملاحظ أن حذف هذه اللغات القليلة والنادرة من ألسنة الناس لم يكن بتوجيه أحد إلا تلك العبارات التي كان يطلقها النحاة في وصفها بأنها شاذة أو نادرة أو قليلة أو رديئة، فقد كانت قليلة في العصر الجاهلي وفي صدر الإسلام ثم انقرضت من الألسنة

1. انفردت قبيلة طيء من بين سائر قبائل العرب باستعمال (ذو) للدلالة على اسم الموصول، يقولون جاء ذو أحب، أي الذي أحب .

2. المشهور من كلام العرب أن (الذين) اسم موصول مبني على الفتح، وهناك من قبائل العرب من يعربه إعراب جمع المذكر السالم، فيقولن الذون رفعا، والذين نصبا وجرا .

خاصة بعد نزول القرآن الكريم، فأصبح الناس يتوقون إلى لغته وتركوا ما سواها، إلا ما كان لغة قوية كلغة تميم في إهمالها (ما) النافية، ومع ذلك فإن الإعمال ـ الذي هو لغة الحجازيين ـ أشيع من الإهمال لأن القرآن ورد به في قوله تعالى : ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَراً﴾[1].

بين ملكة اللسان وصناعة العربية :

لقد أوتي الكثير من الدارسين العرب المحدثين ـ من الذين تكلموا في موضوع تيسير النحو العربي من هذا الباب ـ فأخطأوا خطأ فادحا، حيث لم يفرقوا بين ملكة اللسان وصناعة اللغة، فلما رأوا النحو العربي معقدا في أمهات الكتب وخاصة كتاب سيبويه بدأوا يشنون الهجمات عليه، فيتهمونه تارة بالتعقيد وتارة بالتفلسف الذي هو خارج عن طبيعة الدراسات اللغوية، وتارة بالتعليل العقيم الذي لا يفيد المتعلم في اكتساب المهارات اللغوية، إلى غير ذلك من الاتهامات الباطلة . ولو عرف هؤلاء الدارسون الفرق بين ملكة اللسان وقوانين هذه الملكة لكفاهم ذلك مؤنة الوقوع في هذه المتاهات.

وكان يكفيهم في ذلك ما اكتشفه ابن خلدون انطلاقا من ملاحظاته حيث لاحظ أن الطلبة في عصره يقرأون الألفية وشروحها فإن هم كتبوا رسالة أخطأوا فيها فهداه ذهنه الثاقب إلى البحث عن السبب فوجده يكمن في طريقة التعليم، واكتشف أن تعليم الملكة اللغوية يخضع لقوانين الملكات عامة وهي الدربة والممارسة، لا التعلم النظري، فصاح بالقاعدة المشهورة التي لا تزال نبراس اللسانيات التعليمية إلى اليوم وهي أن ملكة اللسان العربي غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم .

---

1. سورة يوسف عليه السلام، الآية 31.

يا لها من صرخة في دياجير الظلام الذي كان مخيما على العالم الإسلامي يومئذ، ولكنها كانت صرخة في واد فما تنبه الناس إلى هذه الصرخة إلا في العصر الحديث، وبالضبط لما توصل الغربيون إلى نفس النتائج التي توصل إليها ابن خلدون قبل قرون، ولكن الغريب أن بعض الدارسين العرب المحدثين لم يستوعب هذا الاختراع العظيم من طرف هذا العظيم، فأصبح يصب جام غضبه على النحو العربي ويتهمه بالصعوبة والمنطق الذي لا يفيد في إكساب الملكات اللغوية، ويطالب بحذف أبواب من النحو العربي وحذف التعليلات كي يسهل تعلمه على الناشئة.

يقول سمر روحي الفيصل : "الكتب النحوية الميسرة ما زالت تلقن المتعلم قواعد الصنعة، لكنها لا تعده لإتقان اللغة حديثا وكتابة، ولا شك أن هذا الإتقان هو الهدف الأساس من التيسير، فإن لم يتحقق فلا فائدة من حركة التيسير كلها"[1] فهذا الكاتب كما ترى ما زال لا يفرق بين طرق تعليم الملكة وطرق تعليم الصناعة، ولو كان يفرق بينها لما طلب من درس القواعد أن ينتج متكلما وكاتبا فصيحا، لأن القواعد مهما يسرناها لن تفي بهذا الغرض، لأنه سبيل غير سبيلها .

ونحن لا ننكر أن يكون للقواعد دور ثانوي في تقويم اللسان، ولكن الدور الأساس في هذه الملكة للدربة والممارسة، فالقواعد في المراحل الأولى للتعليم يمكنها أن تساعد في صقل ملكة اللسان، حيث إن المتكلم يراعيها في بعض الظواهر مدة معينة ثم تصير ملكة في لسانه، وأنا اضرب مثلا عايشته كمتكلم بالعربية، فالمعلوم أن خبر (إنَّ) و(أَنَّ) قد

1. المشكلة اللغوية المعاصرة، 69.

يتقدم إذا كان شبه جملة، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ﴾[1] فقد كان يصعب عليَّ في مرحلة من مراحل دراستي أن أنصب الخبر هذا، وكنت أعرف القاعدة النظرية، وما زلت أحاول تطبيق القاعدة حتى تمكنت منها في النهاية، فهذا دليل على أن بعض الظواهر ـ وخاصة الظواهر الخاصة ـ كالتقديم والتأخير يمكن للمتكلم أن يراعي فيها القاعدة حتى ترسخ في ذهنه، ولكن هذا لا ينطبق على كل اللغة، بل إن الأغلب الأعم من اللغة الشفاهية والكتابية يتعلمها المتكلم عن طريق الممارسة.

ومن الكتاب الذين لم يدركوا تماما الفرق بين الملكة والصناعة محمد كامل حسن، يتضح ذلك جليا من خلال النص الآتي : "ومن أعجب القواعد التي لا يمكن أن تكون سليقة إعراب "غير" فعليك أن تغير الجملة في ذهنك، وأن تضع بدلا منها "إلا"، ثم تحدد إعراب ما بعد "إلا" وبذلك يتم لك إعراب "غير"، بعد تفكير طويل"[2] .

لولا أن هذا الكلام قد كتب في كتاب يقرأه الناس وقد ينخدعون به لما جشمنا أنفسنا عناء الرد عليه لتفاهته جدا جدا. أما الإجابة عنه فنقول بأن العربي الفصيح ذا السليقة اللغوية في كلمة "غير" وفي غيرها لم يكن يجري هذه العملية، ولم يكن يعرف الإعراب ولا علاقة غير بإلاَّ، إنما هذا الإعراب والعلاقات الموجودة بين الكلم مكتشف من كلامه هو، وليس الفصيح خاضعا لقواعد النحاة المستنبطة من كلامه . وهذا الخلط ناتج من عدم إدراك هذا الكاتب للفرق بين الفصاحة عند أولئك، والتي كانت عندهم ترادف السليقة، وبين الفصاحة عندنا اليوم، التي لا تكتسب إلا بعد تمرين

1. سورة الحجرات، الآية 7.

2. محمد كامل حسن، اللغة العربية المعاصرة، 65.

طويل، ومعرفة قواعد اللغة، بل إن تعلمنا للملكة اللغوية ـ كما نص على ذلك ابن خلدون ـ لا ينبغي أن يكون انطلاقا من القواعد، لأن ملكة اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم . وأنا أسأل محمد كامل حسن: هل أنت عندما تتكلم أو تكتب تشعر بقواعد اللغة التي تستعملها ؟ فكذلك كان القوم، بل كانوا أكثر سليقة منك ومنا جميعا، فلا ينكر عليهم أنهم يتكلمون بأعقد الأساليب اللغوية ثم هم لا يعرفون قواعدها، إن مثل العربي الفصيح وغير العربي بالنسبة إلى العالم في اللغة كمثل الإنسان في جسمه ونفسه، فهو مركب تركيبا جسميا ونفسيا عجيبا، ولكنه لا يدرك ذلك من نفسه وجسمه، بل الذي يدرك ذلك هو عالم البيولوجيا وعالم النفس، هو يتصرف على السليقة وهما يكتشفان علل تصرفه، فكذلك الفصيح واللغوي.

ثم لنستمع لابن خلدون وهو يقرر قاعدتين هامتين في هذا المجال :

الأولى : هي التفريق بين ملكة اللغة وقوانين تلك المكلة، فملكة اللغة هي كغيرها من الملكات والمهارات التي تكتسب بطرق خاصة، وهذه الطرق تعتمد على الدربة والممارسة المستمرة، وبالنسبة للسان فيجب الاعتماد على شيئين اثنين أولهما سماع الجيد من المنظوم والمنثور، والثاني تقليد هذا السماع بصورة مستمرة حتى تصير الظاهرة اللغوية ملكة راسخة.

وقد تحدث ابن خلدون عن الملكات بصفة عامة قبل أن يتحدث عن الملكة اللغوية، وبين طرق تعليم هذه الملكات، يقول في ذلك : "والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال، لأن الفعل يقع أولا وتعود منه للذات صفة،

ثم تتكرر فتكون حالا، ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة ثم يزيد التكرار فتكون ملكة، أي صفة راسخة"[1] .

ثم تحدث عن ملكة اللسان العربي عند العرب الفصحاء فقال:"فالمتكلم من العرب ـ حين كانت ملكته اللغةُ العربية موجودةً فيهم ـ يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم، وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولا، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة، ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة، وصفة راسخة، ويكون كأحدهم"[2] .

أما تعليم القوانين فيخضع لما تخضع له الموضوعات العلمية من التقرير في العقل عن طريق الأدلة العقلية والبراهين المنطقية، فقوانين اللغة من هذا المنطلق لا فرق بينها وبين الرياضيات في طرق التعليم.

الثانية : أما القاعدة الثانية التي يقررها ابن خلدون فهي قاعدة ذهبية أيضا وقد لخصها في عنوان الفصل الحادي والأربعين من المقدمة حيث يقول : "إن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنهما في التعليم، والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية لا نفس كيفية، فليست نفس الملكة، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يحكمها عملا ... وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها، فإن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل. ولذلك نجد كثيرا من جهابذة

---

1. المقدمة، 554 .

2. نفسه، 554 ــ 555 .

النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربية، وكذا نجد كثيرا ممن يحسن هذه الملكة، يجيد الفَنَّيْنِ من المنظوم والمنثور، وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول، ولا المفعول من المجرور، ولا شيئا من قوانين صناعة العربية. فمن هذا تعلم أن تلك الملكة هي غير صناعة العربية، وأنها مستغنية عنها بالجملة"[1].

هذا الرأي الذي جاء به ابن خلدون لا يزال هو السائد في اللسانيات التعليمية إلى اليوم، إلا عند بعض الدارسين العرب ممن رأينا بعض آرائهم، فهم لا يزالون يطلبون من القواعد النحوية أن تعلم تلاميذهم ملكة اللسان. وانظروا إلى عبقرية هذا الرجل حين يقرر أن ملكة اللسان مستغنية بالجملة عن صناعة اللغة، أي أنك يمكن أن تجيد الملكة ولا تجيد الصناعة، والعكس صحيح . ولكن هناك ارتباط ــ كما رأينا من قبل ــ فالصناعة يمكن أن تصقل الملكة، بل وتعين على بعض الظواهر اللغوية الخاصة، مثل المثال الذي ذكرته آنفا، وقد حدث لي شخصيا حين يتقدم خبر (إن) على اسمها ويكون شبه جملة . ولكن المعول عليه في تعليم الملكة هو الطرق الخاصة بها لا طرق تعليم الصناعة.

ثم يبين ابن خلدون الطريق الصحيح لتعليم الملكة اللغوية حين يقول: "وتعلم مما قررناه في هذا الباب أن حصول ملكة اللسان العربي إنما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب حتى يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا

---

1. نفسه، 560 .

عليه تراكيبهم، فينسج هو عليه، ويتنزل بذلك منزلة من نشأ معهم، وخالط عباراتهم في كلامهم حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم"[1].

إننا لسنا في حاجة إلى التدليل على صحة نظرية ابن خلدون هذه، بعد أن أكدها علم اللسان الحديث بالتجارب الميدانية، وإذا كانت صحية فمن غير المعقول أن نسمع بعد الآن من يسعى إلى تيسير النحو العربي بحذف تعليلاته أو حذف بعض أبوابه قاصدا بذلك تعليم الناشئة الملكة اللغوية، لأننا إذا أيقنا أن ملكة اللسان غير قوانينه فلا معنى لأن نيسر هذه القوانين طلبا للمكلة، لأننا حينئذ سنكون متناقضين مع أنفسنا . إن تيسير النحو مطلوب لكن لغرض آخر، هو نفس الغرض الذي تيسر له **بين النحو العلمي والنحو التعليمي :**

من الموضوعات التي لها علاقة مباشرة بموضوع تيسير النحو موضع الفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالحديث عن التيسير دون مراعاة هذا الفرق يسوقنا إلى خطإ كبير، لأن كلا من النوعين له خصائصه التي تميزه عن الآخر. ومن الأخطاء التي ارتكبها بعض الدارسين انتقادهم للنحاة العرب في تعليلاتهم العميقة التي لا يفهمها إلا المتخصصون من العلماء، ويزعمون بأنها خارجة عن طبيعة الدراسات اللغوية، من جهة، ومن جهة أخرى فهي ليست عملية ولا يستطيع الطلبة والتلاميذ استيعابها لصعوبتها وتشعبها، زاعمين في الوقت نفسه أن النحو وسيلة لا غاية ولهذا يكفي منه ما يوصلنا إلى تقويم اللسان، وما زاد على ذلك فهو فضل تعلم لا فائدة منه.

---

1. نفسه، 561 .

لكن قصر وظيفة النحو على تعليم ملكة اللسان ـ مع ما رأينا من أن النحو لا يعلم الملكة ـ فيه نظر، ولهذا يمكن القول بأن للنحو وظيفتين : وظيفة علمية ووظيفة تعليمية، فالوظيفة العلمية هي تحليل اللسان، وتعليل ظواهره، وهو بهذا علم كغيره من العلوم الطبيعية التي تدرس الظواهر الطبيعية. فاللغة ظاهرة إنسانية كغيرها من الظواهر البشرية التي تستحق الدراسة والتعمق في فهم أسرارها، ولا يجوز لأحد أن يحد من جهود العلماء في هذا الميدان بدعوى أن الطلبة لا يفهمون أسرارها، ولا نقد التعليلات النحوية، لأن العلم مبني على التعليل والافتراض والاستنتاج، ثم لماذا كل العلماء أحرار في تعليلاتهم وتحليلاتهم إلا النحاة يريد الناس منهم أن ينتهوا عند فهوم الصبيان فلا يتجاوزونها ؟

هذه الدواهي ناتجة عن النظرة القاصرة التي تحصر دور النحو في تعليم اللسان، فهو عند هؤلاء وسيلة ينبغي أن ينتهي دورها عند الحد الذي رسم لها كوسيلة. من ذلك ما ذكره الدكتور شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) من أن الإعراب يجب أن يكون وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقا لم تكن إليه حاجة[1]. وردنا على هذا الرأي يكون من وجهين: الأول : أننا قررنا من قبل أن ملكة اللسان لا تتعلم عن طريق تعلم قواعد النحو، من إعراب وغيره .

الثاني : أن تعلم الإعراب يمكن أن يكون لغاية غير تقويم اللسان ألا وهي تحليل اللسان، أليست كل العلوم يمكن أن تكون وسائل في الوقت

1. تجديد النحو، 4، من المقدمة.

الذي يمكن أن تدرس لذاتها، أي لاكتشاف الأسرار المودعة في موضوعاتها ليس إلا ؟ .

إن النقد الذي يمكن توجيهه للنحاة القدماء هو أنهم قد يكونون قصروا في الفصل بين النحو العلمي والتعليمي، ومع ذلك فإننا نجد الكثير من الكتب الميسرة للطلبة في شتى المستويات، نعم قد نجد نقصا ناتجا عن نقص في علوم التربية وعلم النفس، وهذا النقص لم يكن خاصا بالنحو، ولكنه عام في كل العلوم، وهذا ما تنبه إليه كذلك ابن خلدون فتحدث بإسهاب عن كيفية تلقين التلاميذ العلوم، وماذا يجب على المعلم مراعاته بالنسبة إلى كل مستوى من المستويات، وكذا أتباع طريقة التدرج في التعليم، لأن العلوم لا يمكن أن تستوعب جملة واحدة .

فإذا جئنا بكتاب سيبويه وهو كتاب يصعب على المتخصصين وأردنا أن نعلمه للصبيان، فمَنِ المُخْطِئُ حينئذ أسيبويه أم نحن الذين لا نفرق بين المستويات، فما هو موجود في كتاب سيبويه لم يكتب للناشئة إنما كتب للمتخصصين في الدراسات النحوية العربية من الجامعيين والدراسات العليا، فلماذا نعيب نحن كتاب سيبويه لهذا السبب ؟ نعم يمكن لنا أن ننتقد النحو العربي القديم ولكن بنظرة أخرى، وبهدف آخر، وهو أن النحو العربي جهد بشري يمكن أن يعتريه النقص، وهذا لا يدخل في إطار تيسير النحو أبدا، إنما يدخل في إطار نقد العلوم، وهو عمل مستمر عند الأمم في كل زمان ومكان . فإذا خطأنا سيبويه أو الخليل لا نخطئهما لأن الطلبة لا يفهمون كلامها، بل نخطئهما من منطلق علمي بحت . وبهذا نخرج نقد النحو العربي من دائرة التيسير تماما إلى دائرة أخرى هي نقد العلوم.

أما قضية التيسير فإن ميدانها تربوي تعليمي يجب أن يخضع لما تخضع له العلوم جميعها من أسس تربوية في اختيار المادة المناسبة، والأمثلة المشوقة، واختيار الطرق التربوية الحديثة لتقديم المادة العلمية، فيجري على النحو ما يجري على دروس الرياضيات أو العلوم الطبيعية أو غيرها من المواد الدراسية. إن الغريب في أمرنا هو أن نقصنا في هذا الجانب نلقيه على النحاة العرب القدماء، فعوض أن نأخذ من نحوهم ما يلائم الطلبة ونخضعه لما استجد من النظريات التربوية، فإننا نلقي باللائمة عليهم ونتهمهم أنهم عقدوا النحو العربي، حتى أصبح لا يفهمه إلا قلة من المتخصصين، وعندما نريد تيسير النحو العربي نضربه في صميمه بمحاولة إلغاء أجزاء منه، أو تغيير مفاهيمه كالمحاولات الفاشلة التي تزعم أن الإعراب من صنع النحاة، ولذا يجب حذفه، أو محاولة حذف نظرية العامل التي تعتبر العمود الفقري للنحو العربي، أو حذف التعليلات لأنها صعبة على الدارسين من جهة، ولأنها مخالفة لطبيعة اللغة، مع العلم أن التعليل يعتبر من أساسيات العلم، فلا علم بدون تعليل.

وخلاصة القول في هذا الموضوع هي أن تيسير النحو العربي ينبغي أن يخضع للضوابط التي ذكرناها وهي أن نعرف جيدا علاقة النحو باللغة العربية، وأن النحو كان تابعا للغة فلا نيسر النحو بما يقود إلى تغيير اللغة، والنحاة العرب لم يفعلوا أكثر من أن وصفوا لغة العرب، وقد كانوا أمناء لدرجة أنهم نقلوا إلينا اللغات الضعيفة والنادرة والشاذة، التي لولاهم لما وصل إلينا منها شيء لأن العرب تركتها بعد نزول القرآن الكريم، الذي اعتمد لغة الحجازيين في جل الاختلافات اللغوية.

ومما يجب ملاحظته كذلك في هذا الباب هو التفريق البيِّن بين تعليم الملكة اللغوية وبين تعليم قوانين هذه الملكة، فطرق تعليم القوانين لا تكسب صاحبها الملكة ولو أصبح من أكبر النحاة، بل إن تعليم الملكة اللغوية مستغنية عن القوانين كما قرر ذلك عبقري الأمة العربية الإسلامية العلامة ابن خلدون حين قال في وضوح وجلاء : "إن ملكة اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم" .

وأخيرا يجب كذلك مراعاة الفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي هو كغيره من العلوم يمكن أن يكون فيه التحليلات والتعليلات العميقة التي لا يفهمها إلا المتخصصون في الميدان، أما النحو التعليمي فهو النحو المهذب الذي تراعى فيه مستويات الدارسين، وتقدم فيه المادة العلمية في أسلوب شيق ومناسب لكل مستوى من مستويات الدراسة. والله نسأل في الأخير أن يوفق خدام هذه اللغة كما وفق الذين من قبلهم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

المراجع :

1. ابن الأنباري : "لمع الأدلة في أصول النحو"، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.
2. ابن جني : "الخصائص"، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة الهدى، بيروت، الطبعة 2، بدون تاريخ.
3. ابن خلدون : "المقدمة"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة 4.
4. ابن ماجة : "السنن"، ترقيم عبد الباقي.
5. سمر روح الفيصل : "المشكلة اللغوية المعاصرة"، الطبعة 1، 1992.

6. سيبويه : "الكتاب"، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة
لكتاب، 1977، الطبعة 2.
7. شوقي ضيف : "تجديد النحو"، الرائد العربي، لبنان.
8. محمد كامل حسن : "اللغة العربية المعاصرة"، مطبعة دار المعارف بمصر، 1976.